● أخبار قصيرة

٥٥٪ من النمساويين يخشون من اندلاع حرب عالمية ثالثة

وفقاً لصحيفة «كورير» النمساوية، تظهر نتائج أحدث استطلاع للرأي أن النمساويين يرون أن السلام في أوروبا مهدد بسبب الحرب في أوكرانيا، والسياسات الأمريكية، وكذلك قضية الهجرة.

استناداً إلى هذا الاستطلاع، فإن خمسة وخمسين بالمائة من النمساويين يخشون من اندلاع حرب عالمية ثالثة.

تظهر نتائج هذا الاستطلاع، الذي أجرته مؤسسة «إنتيغرال»، أن النمساويين يرون أن السلام في أوروبا مهدد بشكل رئيسي بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا، والسياسة الحالية للولايات المتحدة تحت قيادة دونالد ترامب، وقضية الهجرة. ووفقاً لهذا الاستطلاع، فإن ١٦٪ فقط من النمساويين سيدافعون عسكرياً في حالة نشوب حرب.

روبيو ينتصر لحزب «البديل» الألماني المتطرف

انتقد وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو بشدة الإجراءات الألمانية الأخيرة تجاه حزب «البديل من أجل ألمانيا»، واصفاً تصنيفه كـ«كيان متطرف» بأنه يعكس «استبداداً مموهاً».

وعبّر روبيو عبر منصة «إكس» عن استيائه من منح برلين صلاحيات جديدة لأجهزة الاستخبارات للمراقبة، مشيراً إلى أن المتطرف الحقيقي هو سياسة الحدود المفتوحة التي تنتهجها الحكومة الألمانية، وليس الحزب الذي حل ثانياً في الانتخابات الأخيرة.

وطالب وزير الخارجية الأمريكي السلطات الألمانية بتغيير مسارها، مؤكداً أن هذه الممارسات تتعارض مع المبادئ الديمقراطية.

باكستان تسمح بمرور الشاحنات الأفغانية إلى الهند

أعلنت وسائل إعلام باكستانية، نقلاً عن وزارة الخارجية الباكستانية، أنه استجابةً لطلب السفارة الأفغانية في إسلام آباد، تم السماح بعبور ١٥٠ شاحنة محملة بالبضائع التصديرية الأفغانية كانت متوقفة على الحدود الباكستانية إلى الهند.

جاء هذا القرار بعد تعليق استمر أسبوعاً للتجارة وترانزيت البضائع إلى الهند، والذي اتُخذ رداً على الهجوم الدامي الذي وقع في ٢٢ أبريل في كشمير الخاضعة للسيطرة الهندية. وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل ٢٦ شخصاً، وأعلنت مجموعة مرتبطة بتنظيم لشكر طيبة مسؤوليتها عنه. أدت التوترات الناجمة عن هذا الحادث إلى إجراءات متبادلة بين البلدين؛ حيث طردت الهند دبلوماسيين باكستانيين وعلقت معاهدة مياه السند، بينما أغلقت باكستان حدودها ومجالها الجوي أمام الهند وعلقت اتفاقية شيملا.

بين التعافي المأمول والواقع السياسي

استمرار الأزمة الاقتصادية في تركيا

الوفاق/ تمر تركيا اليوم بمرحلة اقتصادية دقيقة تتلاقى فيها التحديات المالية مع الاضطرابات السياسية، مشكّلة أزمة متعددة الأبعاد. فمنذ سنوات والاقتصاد التركي يعاني من تقلبات حادة في قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، وقد بذلت الحكومة التركية جهوداً متعددة للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتدهور من خلال سياسات نقدية ومالية متنوعة. لكن هذه الجهود كثيراً ما اصطدمت بتداعيات القرارات السياسية، التي أثرت سلباً على مناخ الاستثمار وثقة الأسواق المالية العالمية والمحلية في الاقتصاد التركي. وقد شهدت الأشهر الأخيرة تفاقماً في هذه الأزمة نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، أبرزها التوترات السياسية المتصاعدة ، والتي أدت إلى هروب رؤوس الأموال وتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، مما عمّق من صعوبة التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

تفاقم الأزمة الاقتصادية

في هذه الأيام التي اتسعت فيها الأزمة الاقتصادية في تركيا وتعمقت مقارنة بعام ٢٠٢٤، خسرت حكومة أردوغان ما يقارب ٥٠ مليار دولار من احتياطاتها من العملات الأجنبية في محاولة للحفاظ على استقرار سعر الدولار.

ومع ذلك، لا يزال الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٣٨,٥ ليرة تركية، بينما تشير التقديرات إلى أن القيمة الحقيقية للدولار في البلاد تتجاوز ٤٤ ليرة عند احتساب الفوائد الإضافية لحسابات التوفير.

يعتقد محللو السوق في تركيا أن موجة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة المالية قد ازدادت بشكل ملحوظ بعد اعتقال أكرم إمام أوغلو، وإذا استمر الوضع الحالي، فستضطر حكومة أردوغان إلى إجراء انتخابات مبكرة.

لكن شريك أردوغان اليميني المتطرف في ائتلاف الجمهور، دولت باهجلي، رد بحدة على توصيات المحللين الاقتصاديين وأعلن أنه لن تكون هناك انتخابات حتى عام ٢٠٢٨ ميلادي.

وبالتزامن مع استمرار الاحتجاجات الواسعة لحزب الشعب الجمهوري ومؤيدي إمام أوغلو، تُحذر مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية من الوضع الاقتصادي في تركيا.

شيمشك يحاول

تولى محمد شيمشك وزير المالية والخزانة التركي دفة الاقتصاد التركي في عام ٢٠٢٣ بإصرار من أردوغان، واشترط منذ اليوم الأول عدم تدخل رئيس الجمهورية في القرارات السياسية والنقدية له وللبنك المركزي.

ووعد في المقابل أنه إذا ترك يعمل دون تدخل، فإنه سيعمل على تحسين الاقتصاد التركي المريض من خلال التقشف المالي والانضباط العالي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بحلول عام ٢٠٢٥ ميلادي.

وحتى بشهادة الاقتصاديين المعارضين لشيمشك، حقق نجاحات كبيرة في كلا المجالين، فقد أعاد الاستقرار المالي إلى السوق ورفع احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية.

ومع ذلك، فإن كل ما نسجه شيمشك، نقضته السياسة! فقد تم اعتقال رؤساء أكبر مؤسسة للقطاع الخاص في الاقتصاد التركي، وهي توسياد، بتهمة إهانة رئيس الجمهورية وتشويش الرأي العام، وفي الخطوة التالية، سُجن أكرم إمام أوغلو، العمدة السابق لإسطنبول.

وهكذا ارتفع سعر الدولار واليورو مرة أخرى، وفر العديد من المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين من السوق التركية. لكن يبدو أن شيمشك لم يفقد الأمل تماماً بعد.

أعلن محمد شيمشك في قمة مجموعة العشرين في الولايات المتحدة: «تركيا ملتزمة ببرنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو ضمان استقرار الأسعار وخفض التضخم إلى مستويات أحادية الرقم. البرنامج يسير في الاتجاه الصحيح الآن، ولن نتراجع عن الانضباط المالي.

وقال شيمشك بشأن تشتت التجارة العالمية: «الاتجاه الحالي خطير على الاقتصاد العالمي بأكمله، لكن تركيا في وضع مواتٍ بسبب البنية التحتية القوية للإنتاج والعلاقات التجارية التي أقامتها مع الغرب.

اتفاقيات التجارة الحرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة تضمن ثلثي الصادرات، ويتم تعزيز اندماج تركيا في سلسلة القيمة العالمية في إطار العلاقات مع الغرب، وهذا يهيئ الظروف لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل الطلبات من الغرب إلى تركيا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للشركات الآسيوية أن تنظر إلى تركيا كقاعدة إنتاج ولوجستية إقليمية لأن تركيا أظهرت أداءً متميزاً بين البلدان النامية على مدى ٢٥ عاماً، وتم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع ٥٤ دولة».

جاءت تصريحات شيمشك في وقت يقر فيه الاقتصاديون والخبراء الماليون بأن تركيا في عام ٢٠٢٤ لم تشهد حتى تدفقاً جيداً للاستثمارات من دول الخليج الفارسي، ولم تظهر المجموعات المالية الصينية والكورية الجنوبية رغبة في الاستثمار الواسع في تركيا.

فيتش قلقة بشأن تركيا

حذرت وكالة التصنيف الائتماني فيتش من الاقتصاد التركي، وأعلنت: «زيادة عدم اليقين السياسي في تركيا يمكن أن تؤدي إلى تقلبات في الأسواق المالية وتغيير في اتجاه السياسات. قد يضعف هذا الوضع التحرك الإيجابي في التصنيف الائتماني لبعض المؤسسات المالية التركية».

أعلنت وكالة "فيتش" بأن البنوك التركية معرضة لمخاطر أكبر على المدى القصير بسبب المستوى المرتفع من الديون بالعملات الأجنبية والحساسية لتقلبات أسعار الصرف

في التقييم الذي أجرته فيتش، تم التأكيد على أن التطورات السياسية الأخيرة في تركيا يمكن أن يكون لها تأثير مدمر على القطاع المصرفي.

وأعلنت الوكالة أن البنوك التركية معرضة لمخاطر أكبر على المدى القصير بسبب المستوى المرتفع من الديون بالعملات الأجنبية والحساسية لتقلبات أسعار الصرف.

وذكّرت فيتش بأن اعتقال أكرم إمام أوغلو، العمدة السابق لإسطنبول، والاحتجاجات الواسعة التي تلت ذلك، أدت إلى تقلبات كبيرة في الأسواق المالية التركية.

وأعلنت الوكالة، في ضوء ضغوط انخفاض قيمة الليرة وارتفاع عائدات السندات الحكومية: «بدأ تصنيف البنوك التركية في التحسن بعد انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٣، لكن تكرار التوترات والتطورات السياسية يمكن أن يزعزع ويعطل ثقة المستثمرين والمودعين إلى الأبد». وأشارت فيتش إلى أن البنوك التركية لديها قدر كبير من الديون الخارجية قصيرة الأجل، وأكدت أن ضعف ثقة المستثمرين أو زيادة دولرة الودائع يمكن أن يزيد من مخاطر إعادة التمويل. كما لاحظت فيتش أن أسعار الفائدة المرتفعة على الليرة تؤخر تحسن هامش الربح على المدى الطويل.

ووفقاً لتقييم الوكالة، فإن تأثير التطورات السياسية التركية على الاستقرار الاقتصادي لديه إمكانية زيادة هشاشة النظام المالي.

معضلة اقتصادية

تواجه تركيا اليوم معضلة اقتصادية معقدة تتشابك فيها العوامل السياسية والمالية بشكل وثيق. فبينما كانت هناك مؤشرات على تحسن تدريجي في الأداء الاقتصادي تحت قيادة وزير المالية محمد شيمشك، أدت التدخلات السياسية والقرارات المثيرة للجدل إلى إعاقة هذا التعافي وإضعاف ثقة المستثمرين. إن استمرار هذا النهج قد يضع الاقتصاد التركي أمام تحديات أكبر في المستقبل القريب، خاصة مع تناقص الاحتياطيات من العملات الأجنبية وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي. ويبقى السؤال المحوري: هل ستتمكن الحكومة التركية من إيجاد توازن بين طموحاتها السياسية ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي، أم ستستمر في نهج يؤدي إلى مزيد من التدهور في قيمة العملة وارتفاع التضخم؟

بولندا تنتقد خطة ألمانيا لتشديد الرقابة الحدودية

أفادت صحيفة «تاغس شبيغل» عن تصاعد الخلافات بشأن قضية الهجرة قبيل تولي الحكومة الائتلافية الجديدة في ألمانيا، المكونة من الاتحاد المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، مهامها. وكتبت الصحيفة: «يسعى اتحاد الأحزاب المسيحية في ألمانيا إلى تقليص عدد طالبي اللجوء من خلال إجراءات جديدة. لكن بولندا تنظر إلى هذه المسألة بعين الشك والريبة وتوجه انتقادات لها».

انتقدت السفارة البولندية في برلين تشديد الرقابة الحدودية الألمانية، التي أعلنها فريدريش ميرتس، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي والمستشار الألماني المقبل، وألكسندر دوبرينديت، وزير الداخلية المعين من قبله.

وقال يان تامبينسكي، القائم بأعمال السفارة البولندية، لمجلة «بوليتيكو»: «إن عمليات المراقبة الحالية على الحدود بين ألمانيا وبولندا تسبب بالفعل مشاكل للتنقل اليومي عبر الحدود ولأداء السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي».

وأشار في هذا السياق إلى الإجراءات التي طُبقت خلال فترة الحكومة الائتلافية السابقة في ألمانيا، المعروفة باسم «إشارة المرور»، والتي تسببت في ازدحام مروري على الطرق من بولندا إلى ألمانيا واستغرقت أحياناً ساعات.

وقال المسؤول البولندي: «لذلك لا نرغب في رؤية تشديد للرقابة الحدودية».

وأضاف تامبينسكي: «نحن ملتزمون بطبيعة الحال بتعهدنا بحماية الحدود الخارجية لأوروبا - خاصة مع روسيا وبيلاروسيا - لكننا في الوقت نفسه، نتوقع الحفاظ على حرية التنقل في منطقة شنغن الأوروبية».

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت بولندا تقبل رفض المهاجرين، صرح بأن بلاده ملتزمة بتعهداتها بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الالتزامات بموجب نظام اللجوء الأوروبي المشترك الجديد» CEAS ".

كان ميرتس قد أعلن سابقاً عزمه على تنفيذ رقابة أكثر صرامة ضد المهاجرين منذ اليوم الأول لتوليه المنصب.

وقال دوبريندت لصحيفة «زودويتشه تسايتونغ»: «سيتم اتخاذ القرارات في هذا الشأن على الفور. الهدف هو تحقيق إنجازات أكبر على المستوى الأوروبي أيضاً. أنا حالياً أتفاوض مع الشركاء الأوروبيين في هذا الشأن».

في غضون ذلك، انتقد اتحاد الشرطة الألماني " GdP" خطط الحكومة الائتلافية المقبلة لتبني سياسات هجرة أكثر صرامة. وقال يواخيم كوبلكه، رئيس GdP، لصحيفة «زودويتشه تسايتونغ» (الجمعة): «نعتبر حالياً أن الرقابة الشاملة ورفض الطلبات على الحدود الألمانية أمر غير واقعي».

وأضاف في هذا الصدد: «الرقابة الفعالة للحدود تتطلب موارد بشرية كبيرة. لهذا الغرض، تحتاج الشرطة إلى ميزانية وموظفين إضافيين بشكل دائم. هناك حاجة إلى ما لا يقل عن ٢٠,٠٠٠ وظيفة إضافية».

يعتزم ميرتس إجراء أول زيارة رسمية له الأسبوع المقبل مع دونالد توسك، رئيس بولندا، في وارسو. تُعتبر هذه المسألة حساسة بشكل خاص في بولندا، حيث من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في هذا البلد في ١٨ مايو من العام الحالي.

في الاتفاق الائتلافي للحكومة الألمانية المقبلة، اتفقت الأحزاب المسيحية والاشتراكية الديمقراطية على تنظيم رفض طلبات اللجوء على الحدود المشتركة بالتنسيق مع جيرانها الأوروبيين.